

المحاضرة الأولى: فصل تمهيدي

يمتاز البحث العلمي بأنه منظم ومضبوط، ذلك أن النتائج المتحصل عليها من خلاله تمتاز بالثقة، لذلك فإنه يمر بمجموعة من المراحل لإنجازه والتي تعتبر بمثابة الخطوات العلمية والقواعد العملية له، وإن كانت هذه المراحل تشترك فيها كل أنواع البحوث باختلاف مواضيعها، مع وجود بعض الخصوصيات قد تنفرد بها بعض العلوم، حيث تمتاز هذه المراحل بالتسلسل والتكامل فيما بينها مع وجود نوع من التداخل فيما بينها من الناحية العملية، فهي تأخذ الوجه الموضوعي للبحث العلمي.

يحتاج الطالب في مراحل دراسته الجامعية إلى تعلم الطريقة التي يستطيع من خلالها جمع المادة العلمية التي تكون زاده العلمي أثناء مراحل تدرجه في الجامعة، وتحضيرها وإعدادها بما يناسب موضوع البحث الذي يتناوله، لينتقل إلى كيفية استخدام تلك المعلومات من أجل تطوير جانبه المعرفي، ولذلك فإن منهجية البحث العلمي هي الحقل المعرفي الذي يناط بتدريب الطالب على هذه الطرق والأساليب.

وتعرف المنهجية كونها علم المنهج الذي يهتم بدراسة الطرق التي يستخدمها الباحث بأنها: "الطرق والأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة"، وتعرف المنهجية أيضا بأنها: "العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها، ويستخدمها العلماء والباحثون للوصول إلى الحقيقة، وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة.

وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يبين للباحث كيف يقوم ببحثه منذ عزمه على البحث وحتى الانتهاء منه، وبعبارة أوضح هي مجموع الوسائل والتقنيات التي تساعد الباحث في بحثه.

وتعتبر دراسة منهجية العلوم القانونية في السداسي الثاني لطلبة السنة الثانية من طور

ليسانس حقوق تكملة لسلسلة المحاضرات التي تلقاها الطالب في السنة الأولى ليسانس، حيث درس الطالب في السداسي الأولى من السنة الأولى مقياس فلسفة القانون (نشأة القوانين)، ثم تضمنت محاضرات السداسي الثاني مناهج البحث العلمي، ويتلقى طالب الحقوق في مقياس المنهجية السنة الثانية حقوق خلال السداسي الأول إلى تقنيات إعداد البحوث العلمية المطولة في مجال العلوم القانونية، ويعالج السداسي الثاني تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المختصرة أو ما يسمى أيضا بالبحوث القصيرة أو الصغيرة أو البحوث التدريبية والذي هو موضوع دراستنا. وعليه حاولنا من خلال هذه المحاضرات التطرق لتقنيات البحث العلمي وفق خمس محاور مختلفة بداية بتحليل نص قانوني، ثم التعليق على حكم أو قرار قضائي، مروراً بالاستشارة القانونية وكذا حل المذكرة الإستخلاصية وانتهاءً بمحور التحرير الإداري، هذه المحاور التي يتعرف عليها الطالب تكون من الناحية النظرية، وما تحويه من تعريفات وأهمية للموضوع، مع ذكر المراحل التي يمر بها كل محور على حدة، كما تكون من الناحية التطبيقية وهي الجوهر والأساس، على اعتبار أن الطالب لا يجب أن يكتفي بما هو نظري فيها، وإنما يتدرب عليها وفق تطبيقات ومسائل تعطى له، سواء في المحاضرة أو الأعمال الموجهة.